الفصل الأول

علم السياسة
علم تنظيم المجتمعات البشرية وإدارتها

نصر محمد عارف(*)

«السياسة هي الرياسة وهي تاج العلوم»

فخر الدين الرازي

«السياسة هي سقف المعبد وباقي العلوم أعمدته»

أرسطو

«لا يوجد شيء يؤثر في الحياة الإنسانية يمكن
اعتباره خارج اهتمام دارس العلوم السياسية»

وودرو ويلسون

مدخل

علم السياسة علم فريد من نوعه لا يشبه أي علم من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية. إنه يمثل قاطعاً عرْضياً، أو محوراً أفقياً

(*) أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة القاهرة وجامعة زايد ـ الإمارات العربية المتحدة.

لاهتمامات الإنسان كلها ومجالات المجتمع، بينما باقي العلوم تقتصر على محور رأسي في حياة الإنسان، أو في بُنية المجتمع. إن علم الاجتماع أو علم النفس أو علم الاقتصاد؛ لكلّ من هذه العلوم مجال محدّد يمكن للمتخصص به أن يضع له حدوداً، ومن ثمّ يستطيع أن يقول إن هذا الموضوع يدخل في مجال تخصّصي أو لا يدخل، أما علم السياسة فإنه يتناول الموضوعات كلها ابتداءً من النكتة أو الصورة الساخرة، وانتهاء بعلم أصول الفقه والتفسير والحديث والفلسفة والأخلاق... إلخ، إذ إن كلّ ما يتعلق بالإنسان ومصالحه وحقوقه والقوى التي تؤثر فيه، أو تتدخل في حياته، أو ما يتعلق بالمجتمع، وكيفية تنظيمه، والتحكم به وتطويره، والارتقاء به، يدخل في إطار علم السياسة. لذلك، ونظراً إلى هذه الطبيعة المعقدة والفريدة، رأى بعض الفلاسفة والعلماء أن السياسة فن وليست علماً؛ أي إنها تُكتسب بالمهارة والخبرة، وليس بالتعلم المنهجي القائم على قواعد منطقية للعلم ترسم حدوده، وتُبيّن منهجه.

من هنا يصبح التعريف بعلم السياسة، أو بعلوم السياسة، أمراً غاية في الأهمية يحتاج إلى درجة عالية من الدقة المنهجية، وفي الوقت نفسه يحتاج إلى الدرجة نفسها من الشمول والإحاطة التي تبيّن حدود الاتصال والانفصال بين هذا العلم والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ومن ثمّ نصل إلى درجة من التحديد بماهية هذا العلم، وما يدخل فيه وما يخرج عن إطاره، وما يندرج ضمن موضوعاته، وما لا يمكن اعتباره كذلك. وسوف نحاول ـ بإذن الله تعالى ـ من خلال الخطوات التالية رسم حدود هذا العلم، وتوضيح معالمه، وبيان كيفية السير في دروبه ومسالكه، وكيفية استخدام أدواته ووسائله لفهم الواقع

فهماً صائباً يُمكّننا من التحرك في الحياة حركة صحيحة تُؤتي ثمارها، وتحقق أهدافها.

أولاً: ما هي السياسة؟ وما هو تعريف علم السياسة؟

على الرغم من أن تعريفات علم السياسة، ومن ثمّ تحديد ماهية الظواهر السياسية، تختلف طبقاً لاختلاف الأطر المعرفية والخلفيات الفكرية والمذاهب والاعتقادات، إلا أنها كلها تُجمع على حقيقة واحدة؛ هي أن السياسة تعني عملية إدارة الشؤون الإنسانية والاجتماعية، أو هي إدارة التجمّعات البشرية وتنظيمها في تفاعلاتها سواء الداخلية أم الخارجية. وانطلاقاً من هذه القاعدة تتعدّد تعريفات السياسة ومناهج تحديد علمها. ويمكننا أن نجمع ذلك التنوّع في اتجاهين أساسيين:

١ ـ السياسة في التقاليد الغربية

تنطلق السياسة هنا من استبطان مفاهيم الصراع، وما يترتب عليه ويرتبط به من مفاهيم السلطة والقوة والنفوذ والتحكم، وكل ما يتعلق بوسائل إدارة الصراع، وضمان عدم خروجه عن حدود الفاعلية الإيجابية، لذلك كانت تدور تعريفات علم السياسة كلها حول هذه المفاهيم والمعاني. فالفكر الغربي منذ عهد الإغريق إلى اليوم ينطلق من مسلّمة أساسية هي أن الصراع هو الحقيقة الوجودية الأساسية، فالإنسان في صراع دائم مع الطبيعة، أو مع الإنسان، أو مع عالم الغيب. ومن فكرة الصراع ما بين الإنسان والآلهة الذي جسّده أولاً بروميثيوس الذي أفنى حياته محاولاً سرقة نار المعرفة من الآلهة ذات الطبيعة الأنانية التي تسعى دائماً إلى

السيطرة على الإنسان واستضعافه، إلى كارل ماركس الذي جسّد فكرة الصراع في أجلى صورها في صراع الطبقات الاجتماعية. يقوم الفكر الرأسمالي الليبرالي في جوهره كذلك على مفهوم الصراع، ولكن الخلاف بين الماركسية والرأسمالية، أو بين الشيوعية والليبرالية، لا ينصرف إلى مسألة وجود الصراع من عدمه، وإنما الاختلاف يدور حول الطريقة المُثلى للتحكّم بالصراع، وتقديم حلول وقتية لضمان عدم تفجّره، أو لضمان عدم تحوّله من صراع إيجابي فاعل يدفع إلى التقدم، إلى صراع سلبي مدمّر يوقف التقدّم الإنساني. الماركسية ترى أن حل الصراع يتمّ من خلال المواجهة، وانتصار أحد الطرفين على الآخر بالثورة، بينما ترى الرأسمالية أو الليبرالية أن حلّ الصراع يتمّ من خلال تنظيم طريقة التعاطي معه؛ أي إنه يتمّ من خلال الحلول الوسط، والتنازلات المتبادلة، والجولات المتتالية. ومن ثمّ يظلّ الصراع، لكن يتمّ التحكّم به للحيلولة دون تفجّره، وخروجه عن حدود السيطرة.

تأسيساً على السابق، مرّ علم السياسة بمراحل عديدة. وكان يتمّ تعريفه في كل مرحلة من خلال التركيز على زاوية معينة، فكان علم السياسة في البداية هو علم الدولة، على أساس أن الدولة هي أكبر المؤسسات الاجتماعية وأقواها، وهي القادرة على إدارة الصراع البشري، لذلك كان علم السياسة محصوراً في الظواهر التي تتعلق بالدولة. ومن ثمّ كان مجاله ضيقاً قاصراً على المجتمعات الغربية التي نشأت فيها الدولة القومية ذات المؤسسات المسيطرة والمتدخلة في شؤون المجتمع، ثم انتقل بعد ذلك ـ في مرحلة لاحقة ـ إلى أن يكون علم القوة أو

السلطة، بحيث تكون الظواهر الاجتماعية التي تتضمّن مفاهيم القوة أو السلطة داخلة في مجال علم السياسة سواء أكانت تلك الظواهر تتم داخل الدولة أم خارجها، وسواء أكانت الأطراف الفاعلة فيها دولاً أم غير دول. وفي مرحلة ثالثة وأخيرة تمّ تعريف علم السياسة بأنه علم التخصيص السلطوي للقيم، أي العلم الذي يقدم إجابة عن الأسئلة الآتية: من يأخذ ماذا؟ متى؟ وكيف؟ أي العلم الذي يتناول الظواهر المتعلقة بتوزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية في المجتمع. والقيم هنا تعني القيم المادية، كما تعني القيم المعنوية مثل الوظائف والمناصب والمواقع الاجتماعية. ومن خلال تلك التعريفات نستطيع أن نخلُص إلى أن المفهوم الغربي لعلم السياسة ينصرف بصورة كاملة إلى مفاهيم القوة والسلطة والنفوذ؛ أو بعبارة أكثر تحديداً، إن علم السياسة هو علم التحكم بالآخرين، وتحريكهم لتحقيق مصالح من يتحكم بهم. لذلك يتمّ تعريف القوة السياسية بأنها القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما تريد من دون أن تأمرهم بذلك.

٢ ـ السياسة في الخبرة الإسلامية

السياسة في دلالاتها العربية تنطلق من مسلّمة أخرى مغايرة تماماً للتقاليد الغربية، حيث يُعدّ مفهوم الإصلاح والمصلحة هو جوهر مفهوم السياسة؛ وأساسه الذي عليه تقوم مؤسساته كلها، ومنه تنطلق كل أفكاره. فأصل السياسة جاء من التهذيب والتربية والتدريب والترويض والإصلاح، وكان أوّل ما أطلق اللفظ على سائس الخيل الذي يدرّبها، ثم أطلق لفظ السياسة على تعليم الصبيان، فألفت كتب تحت عنوان «سياسة الصبيان»، كذلك

استخدمه المتصوّفة، فكانت هناك تآليف تحت عنوان «سياسة المريدين». وفي كل تلك الحالات كان جوهر المفهوم هو الإصلاح، والانتقال من حالة أقلّ إلى حالة أرقى، ومن وضع أدنى إلى وضع أعلى، ومن غير المفيد إلى المفيد. ثم جاء بعد ذلك علماء السياسة المسلمون، وعرّفوا السياسة بأنها «جلب المصلحة ودرء المفسدة»؛ أو أنها «أخذ الناس إلى الصلاح وإبعادهم عن الفساد». وأجمل ابن عقيل الحنبلي مفهوم السياسة في حوار له مع فقيه شافعي؛ إذ قال ابن عقيل مخاطباً محاوره: «إذا كنت تقصد أنه لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فهذا غلط وتغليط للصحابة»، ثمّ أردف موضحاً: «السياسة هي أي فعل يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يرد فيه نص قرآني ولم يفعله الرسول (ﷺ)». وهنا نجد أن السياسة في المفهوم الإسلامي هي حالة من الانفتاح العقلي والتحرّر الاجتماعي، لأن جوهرها هو مراعاة مصالح العباد في الدنيا والآخرة، ومن ثمّ تتحرّك مع مفهوم المصلحة ويكون هو معيارها، فالسياسة هي كل ما يصلح الخاص والعام، ولذلك جاءت كتابات المسلمين في السياسة مختلفة عن الكتابات الغربية عبر عصورها المختلفة إلى حد ظنّ معه كثيرون ممن لا يدركون حقيقة مفهوم السياسة في الإسلام أن علم السياسة الإسلامي علم بسيط يقتصر على المواعظ والعِبَر ولا يتعدّاها. ولكن حقيقة الأمر أن مفهوم السياسة في الإسلام يشمل عملية الإصلاح في مراحلها كلها ومختلف مكوّناتها وأبعادها والمشاركين فيها، فنجد كتب السياسة عند المسلمين تُفرد فصولاً لسياسة المرء لذاته ولخاصته إلى جانب السياسة العامة، لأنه لا انفصال بين الصلاح الخاص والصلاح العام، كما إنه لا

انفصال بين الفساد الشخصي والفساد العام، فمن لا يصلح للشأن الخاص لا يصلح للشأن العام.

تأسّست هذه الرؤية على منظور قرآني يرى أن السياسة هي من الأمور التي يتناولها القرآن على مستوى المقاصد والأهداف، بحيث لم يركز على تفصيلاتها وجزئياتها، بل ترك ذلك لتغيرات الزمان والمكان، حيث يتناول القرآن الكريم حياة الإنسان والمجتمع على ثلاثة مستويات:

أولها، المستوى التفصيلي الذي يأتي الخطاب القرآني فيه دقيقاً وتفصيلياً يذكر الرُبع والثُمن والخُمس، ويركز على اليوم والليلة، ويورد المراحل والخطوات. وهذا الخطاب يتعلق بالقضايا الثابتة في حياة البشر التي لا تتغير بتغيّر الزمان والمكان، مثل قوانين الميراث والزواج والطلاق والأخلاق.

وثانيها، المستوى المنهجي، وهو عكس السابق تماماً، حيث يوجّه القرآن الإنسان إلى المنهج الذي يجب أن يتّبعه من دون أن يذكر أي تفاصيل أو قواعد أخرى. ويتعلق هذا الخطاب القرآني بكل ما له صلة بالطبيعة والكون.

وثالثها، المستوى المقاصدي، وهو وسط بين السابقَيْن، إذ يأتي الخطاب القرآني مركّزاً على القيم والمقاصد العامة، ولا يتطرّق للتفاصيل أو الجزئيات، وإنما يقف عند حدود الكليات والمقاصد. وهذا الخطاب يتعلق بكل النظم المجتمعية: الاقتصادية والسياسية، حيث نجد أن القرآن الكريم وجّه البشر إلى مقاصد النظام السياسي والقيم التي تحكمه، ولم يتناول التفاصيل والجزئيات والوسائل والإجراءات، بل تركها لتغيرات الزمان والمكان. والمقصود هو تحقيق المصلحة العامة والخاصة